

وحيث رجع الى مثل افقه اي بلده في البعد فلا دم عليه  
 ولو كانه مثل افقه بالجواز على المتصور خلافا لادب الموازنات  
 بدم سقوط الدم عن افقه في الجواز الا بالعود الي نفس افقه  
 لادب مثله الا ان يخرج عن ارض الجواز الكلية وبالاقبال  
 بالملابسة والمطوق محذوف لا لعدم العود لانتسابه باقل من  
 بلده او مثله اي يكون سابقه اقل ما ذكره **تبيين** قال المؤلف  
 اطلاق المتصور في هذا الشرط اعني قوله وعدم عوده الخ  
 وقيد به ابو محمد بمن كان افقه اذا ذهب وعاد بترك من عامه  
 واما من افقه افرقتية فان رجوعه مضمون متلفه رجوعه لبلده  
 وقوله بن عرفة وغيره انتهى ولم يبيته المؤلف **ص** وفعل مضى  
 ركضاني وقنه **ش** هذا الشرط الرابع مما يختص به المتنع ايضا  
 والمعنى انه يشترط في وجوب دم المتنع ان يفتل اركان الهرة  
 او بعضها ولو البسي في اشهر الحج فلو سمي لهوته في رضات  
 مثلا واخره من البسي الي ان دخل شوال فكله فيه ثم خرج من  
 عامه فهو متمتع ولو حل من عمرته في رضات مثلا ثم خرج من عامه  
 ذلك فلا يكون متمتع ولا جهدي عليه لانه لم يفعل بعض اركان  
 الهرة في اشهر الحج وذلك شرط في وجوب دم المتنع وفتح  
 الحلق في شوال لا يوجب شيئا لان الحلق ليس من اركان الهرة  
**ص** وفي شرط كونها عن واحد تردد **ش** اي هل يشترط في وجوب  
 دم المتنع كون الهرة والحج عن واحد بان يكونا قما عن نفس  
 الفاعل لها او عن شخصين بطريق النيابة عنه فلو كانا  
 عن اثنين كل واحد عن واحد وذلك بان يفعل احدهما عن  
 نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة او يفعل احدهما عن

زبيد

زبيد والاخر عن عمر ويطريق النيابة عنها لم يجب الدم اوله يشترط  
 فيجب الدم اي في فعلها عن اثنين كل واحد عن واحد اي والتفاعل  
 لهما واحد والقول الثاني هو الراجح كما يبيته كلامه في التوضيح  
**تبيين** لا شك ان شروط العتق شروط في وجوب الدم  
 لا في تسمية العتق قرانا واما شروط التمتع فظاهرا هو عدم الموانع  
 وان المانع اخصا شروط في وجوب الدم وصرح غيره  
 كسب الوهاب وعياض اخصا شروط في تسميته تمتعا قال  
 الفقهاء من الشافعية وهو يرضى الشافعي وبه جزم الرازي  
**ص** ودم التمتع يجب باحرام الحج **ش** يعني ان سدد او وجوب دم  
 التمتع اخصا هو باحرام الحج لا قبله وشتتاه الذي يمتنع به  
 ويتخذ في النية هو رمي جمرة العقبة فكلامه هنا في بيان  
 سدد الوجوب وقوله واخره فصل حرم بالا حرام وان مات  
 متمتع فالجهدي من راس مال ان رمي العقبة في بيان فقره  
 وتخلد في الدمة فلا اعتراض وانظر الكلام باوسع من ذلك  
 في شرحنا الكبير **ص** واحدا قبله **ش** ظاهرا هو ان فاعل اجزاد  
 التمتع ولا يكون دما الا اذا اخره ولم يقل احدا اخره قبل  
 الاحرام بالحج بمنزلة يتعين ان يكون الفاعل التقليد والاشارة  
 اي اجزا جملة هديا وهو تقليده واشارة قبل الاحرام  
 بالحج ولو عند احرام الهرة بل ولو سمانه فيها تطوعا ثم حرم  
 من عامه كما سياتي له **ش** في الطواف لهما سبب هذا معطوف  
 على الاحرام اي وركن الطواف وحيد لا يحتاج لقوله لهما  
 قيل وانما اعاد لظروف الفصل فربما يفعل عنه واستطاع  
 من السعي لغزب ذكره في الطواف وغم هنا للتوبيخ المذكور والذي

64

قد  
 مع  
 ٥